تحت المجهر

"بنك المعلومات" مشروع حيوي

لا تستقيم اية محاولة لوضع الحلول العلمية للمشاكل السياسية والاجتماعية التي تعاني منها بلادنا الا اذا استندت الى تحليل اقتصادي ينظر نظرة جدية الى اهمية العامل الاقتصادي في حياة المجتمع.

ولكي يستطيع المحللون والباحثون القيام بمهمتهم لا بد من توفر قاعدة كافية من الاحصائيات والمعلومات. والمعلومات الاحصائية المتوفرة عن المناطق المحتلة مستقاة من المصادر الاسرائيلية فقط.

من هنا تبرز الحاجة الى جمع المعلومات عن كافة اوجه حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها. وهذه مهمة تعجز عن تحقيقها الجهود الفردية.

ولهذا فقد وضع بعض المختصين في جامعة بيرزيت مشروعا لاقامة "بنك معلومات" يقوم باجراء مسح اقتصادي اجتماعي في الضفة الغربية ويخزن هذه المعلومات وينشرها لافادة المختصين والراغبين.

ان اخراج هذا المشروع الى حيز الوجود يتطلب مجهودات كبيرة ومبالغ ليست قليلة من المال. وكما ان القائمين على هذا المشروع لا يبخلون بوقتهم من اجل تحقيقه فاننا لا نظن بأن مؤسساتنا ومواطنينا واصدقاءنا في الخارج سيضنون بمبالغ نقدية تساهم في جعل هذا المشروع الوليد يرى النور.

فهل يكون الامل في محله؟!

ابو فجر

هجرة رؤوس الأموال

مدلولاتها وامكانية ايجاد البديل

تكثر الصحف المحلية من الحديث عن هجرة العمال من المناطق المحتلة. وتحاول بعض الاوساط استغلال هذا الواقع للطعن بوطنية العمال وتصويرهم بمثابة اناس مفتقرين الى الشعور الذي يفرضه الانتماء لهذا الوطن والذي يتطلب الانزراع فيه تحقيقا لصمود ابنائه.

لسنا الان بصدد معالجة هذه الظاهرة، فقد تناولها العديد من الكتاب وكانت موضوع ندوات ونقاشات متعددة يمكن تلخيص نتائجها بان هجرة العمال نابعة من الظروف الاقتصادية السيئة التي يمر بها وطننا في هذه الظروف واضطرار قسم من المواطنين الى الهجرة سعيا وراء لقمة العيش.

كما اننا لسنا بصدد تبرير هذه الظاهرة الضارة بل على العكس فقد كنا من اوائل الواعين والساعين الى حلها عن طريق توفير جملة من الشروط الموضوعية اهمها توفير فرص العمل لهؤلاء العمال داخل المناطق المحتلة بحيث يستطيعون الحصول على مستوى من المعيشة كفيل بسد احتياجاتهم واحتياجات عائلاتهم الاساسية.

ولكن الامر الجدير بالملاحظة هو ذلك السكوت المريب عن ظاهرة اخرى لا تقل في خطورتها عن ظاهرة هجرة العمال ونعني هجرة رؤوس الاموال!

لقد وصلت هذه الظاهرة حدا من الاستفحال بحيث اصبح من الصعب حتى على الاوساط المبيسورة من المجتمع الفلسطيني التستر عليه. فقد ذكرت "القدس" (عدد ٧٨.٤.٢٩) ان رؤوس الاموال التي خرجت من الضفة الغربية ليتم استثمارها في الاردن والسعودية ودول الخليج وحتى في السوق الحرة بمصر قد تراوحت خلال اربع سنوات (٧٤ - ٧٧) ما بين ١٢ - ١٥ مليون دينار اردني!

وفي شهري كانون اول وكانون ثان الماضيين وحدهما اخرج من الضفة حسب بعض المعطيات - ما لا يقل عن مليوني دينار لتودع في البنوك العربية بالخارج.

كما شرع بعض المتمولين في فتح مكاتب للاتجار باسهم الشركات الموجودة في الدول العربية الاخرى وخاصة الاردن. وتنشر صحيفة يومية محلية واحدة على الاقل نشرات عن اسعار الاسهم في بورصة عمان.

ان كل هذه الدلائل تشير، وبشكل قاطع، الى وجود عملية تكاد ان تكون منظمة لتسهيل هجرة رؤوس الاموال الى الخارج!

لا ننكر، بطبيعة الحال، وجود اسباب تدفع باصحاب رؤوس الاموال الى استثمارها في الخارج. فعدم الاستقرار السياسي وضآلة امكانيات المنافسة مع المؤسسات الاقتصادية الاسرائيلية والضرائب المختلفة التسميات المفروضة على المؤسسات الوطنية، وتدهور الاوضاع الاقتصادية داخل اسرائيل الذي لا بد ان ينعكس على المناطق المحتلة بسبب وحدة السوق بين اسرائيل والمناطق المحتلة كل هذه هي من الاسباب التي تدفع اصحاب رؤوس الاموال الى الاحجام عن استثمارها في الداخل.

وهذا امر ليس بغريب!

وعلى حد تعبير السيد حافظ طوقان الامين العام للغرفة التجارية بنابلس، الممثلة لمصالح المتمولين في المدينة، في تصريحه لجريدة "القدس" بتاريخ ٧٨.٤.٣٠ فان "تسرب رأس المال الى الخارج يعود الى كون رأس المال جبانا بطبيعته. فهو يبحث دائما عن اكثر الاماكن امنا واستقرارا وكذلك اكثرها ربحا وفائدة".

هكذا وبكل صراحة تشير الدلائل الى الاسباب الكامنة وراء هجرة رؤوس الاموال، وهذا يبين ان قسما من اصحاب رؤوس الاموال غير معنيين بالاستثمار في الداخل ولا تعنيهم مصلحة الوطن وضرورة العمل على زيادة الاستثمارات الانتاجية. وكل همهم هو السعي وراء اكبر قدر ممكن من الارباح يمكن تأمينها عن طريق الاستثمار في الخارج. انه يدل على لا وطنية هذه الشريحة من البرجوازية.

وهذا يقودنا الى استنتاج هام هو عجز الراسمال الفردي وعدم قدرته على تحمل تبعات البناء الاقتصادي واعبائه.

وهنا يبرز سؤال يتطلب الاجابة الا وهو ما دام الراسمال الفردي عاجزا فكيف يمكن توفير رؤوس الاموال اللازمة والضرورية لاقامة المشاريع وتوفير فرص جديدة لالاف جديدة من العمال الذين يدخلون سوق العمل كل عام؟!

لقد انتشرت الدعوة [illegible] صندوق قومي يتحمل [illegible] المسؤوليات ويمكن التفكير [illegible] انشاء صندوق كهذا يلعب دورا مهما في توفير [illegible] الامكانيات المالية التي تحول [illegible] اقامة مختلف المشاريع [illegible] والصندوق القومي هو شكل [illegible] اشكال القطاع العام الذي يعتبر [illegible] فاكثر كقوة مؤهلة للقيام [illegible] التاريخي المنوط به، دور [illegible] وموجه الفعاليات الاقتصادية [illegible] بلادنا.

وتستطيع [illegible] والمؤسسات العامة [illegible] بقسط هام في هذا المجال [illegible] ايضا اشكال متنوعة من [illegible] العام.

لقد تمكنت العديد [illegible] البلديات من جمع مبالغ معتبرة [illegible] الدول العربية واذا قيض [illegible] المبالغ ان تجتاز الحدود [illegible] سواء من شرقي النهر او [illegible] فانها ستساهم في [illegible] الاوضاع الاقتصادية في [illegible] المحتلة.

ويحدونا الامل بان تقوم [illegible] البلديات جزءا من المبالغ [illegible] جمعت لانشاء مشاريع انتاجية [illegible] فرص عمل ثابتة لجزء من العمال [illegible] ولا تقصر انفاقاتها على [illegible] مشاريع تقوم على الخدمات [illegible] توفر فرص عمل مؤقتة.

صحيح ان المبالغ المتبرع [illegible] ليست بالكبيرة - نسبيا - [illegible] تخصيص قسم منها كما [illegible] سيساعد على سد بعض الثغرات [illegible] التي يفتحها تقاعس قسم [illegible] اصحاب رؤوس الاموال عن القيام [illegible] بدور وطني ويعطي المجال للرأي [illegible] العام ليثبت انه المعني الحقيقي [illegible] بتوفير فرص العمل وبالتالي [illegible] للمزيد من الصمود فوق [illegible] الارض...

مجلس التعاضد الاقتصادي يحقق المنفعة المتبادلة لاعضائه

مجلس التعاضد الاقتصادي او الكوميكون - كما تسميه الصحافة الغربية هو مؤسسة كبيرة للتعاون الاقتصادي بين الدول الاشتراكية. وقد تأسس عام ١٩٥٩ بهدف تبادل الخبرات في الانتاج واقتسام المساعدات الاقتصادية والعلمية بين الدول الاعضاء

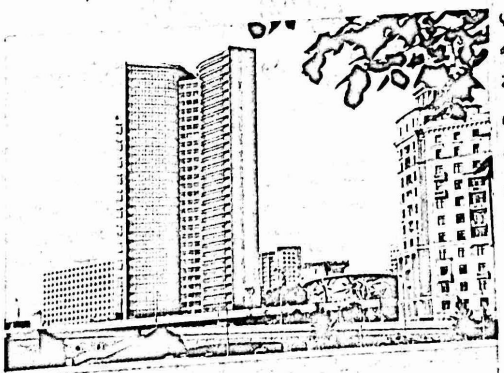

يحتل مجلس التعاضد الاقتصادي دورا متزايد الاهمية في الحياة الاقتصادية للبلدان الاشتراكية. فعن طريق هذا المجلس تقوم الدول الاشتراكية بالتنسيق بين نشاطاتها الاقتصادية من اجل تحقيق التكامل الاقتصادي بين هذه الدول.

ويمكن التكامل الاقتصادي الدول الاعضاء من توفير نفقات كبيرة لدى اقامة المشاريع الاقتصادية المشتركة القائمة على تقسيم العمل بين الدول الاشتراكية. ويتيح لكل دولة من الاعضاء الامكانيات لاتقان التخصص في انتاج فروع معينة من المنتجات التي تتوفر لها - في تلك الدولة - المواد الخام والعوامل المساعدة على انتاجها وبارخص كلفة ممكنة. كما يؤمن لهذه المنتجات سوقا ثابتة هي عبارة عن مجموع اسواق الدول الاعضاء وتبلغ تكلفة المشاريع المشتركة التي اتفق على اقامتها من اجل توفير الطاقة للدول الاعضاء ما بين ١٩٧٦ - ١٩٨٠ حوالي ٩ مليارات روبل وتشمل اقامة ٢٨ مشروعا ضخما.

هذا ويعتبر التعاون من اجل استخدام منجزات العلم في الانتاج احد المجالات الرئيسية لنشاط مجلس التعاضد الاقتصادي وتشترك في هذه العملية مؤسسة ومعهد من مؤسسات ومعاهد البحث العلمي واكاديميات العلوم في الدول الاشتراكية.

ولا يقتصر نشاط المجلس على الدول الاعضاء المؤسسة التسع وهي المانيا الديمقراطية، بلغاريا، بولونيا، المجر، رومانيا، الاتحاد السوفياتي، تشيكوسلوفاكيا، منغوليا وكوبا. فهناك العديد من الدول الاشتراكية الاخرى التي تشترك في المجلس بصفة اعضاء مراقبين كيوغوسلافيا وكوريا وبوغسلافيا وفيتنام. كما تشترك فيه وعلى هذا الاساس فنلندا من انغولا ولاوس.

كما تتعزز علاقات المجلس بالدول النامية. وقد وقعت اتفاقيات للتعاون بين المجلس وكل من المكسيك والعراق. وتتسم علاقات الدول الاعضاء في المجلس بالمساواة التامة سواء بين بعضها البعض او في علاقاتها مع الدول الاخرى غير الاعضاء.

ومن بين الاجراءات التي نجحت الدول الشرق اوسطية في تطبيقها تغيير نظام التأمينات البنكية لدى عقدها صفقات مع دول السوق.

فحتى الاونة الاخيرة كانت دول الشرق الاوسط تطلب من دول السوق تأمينا على البضائع التي تشتريها الاولى من الاخيرة وذلك لضمان تنفيذ دول السوق للعقود المبرمة. وهذا التأمين الذي يبلغ حوالي ٢٥ بالمئة من قيمة العقود كان من النوع المشروط اي انه يستحق الدفع اذا اخل البائع بشروط العقد.

ولكن دول السوق المشتركة كانت تستغل واقع كون هذه التأمينات مشروطة بعدم تنفيذها لشروط العقد للتحايل وتسلم الدول المشترية بضائع ليست على المستوى المطلوب.

وقد دفع ذلك دول الشرق الاوسط الى جعل التأمين غير مشروط وقابلا للدفع عند الطلب بحيث يحق لها ان تقبض في اللحظة التي تريد - وذلك اذا شعرت بتحايل دول السوق.

وكما يقول كريستوفر ويلكينز المعلق الاقتصادي لجريدة "تايمز" فان دول السوق المشتركة جميعها تشعر بالقلق الشديد ازاء اصرار دول الشرق الاوسط على طلب التأمينات القابلة للدفع عند الطلب. ويعتقد ويلكينز ان هذا الامر سيضع الشركات الغربية وكبار المتعهدين امام صعوبات كبيرة

دول العالم الثالث تشكو تقييدات السوق الاوربية المشتركة

شكا السيد ريوم شازل، سفير دولة موريشيس الى السوق الاوروبية المشتركة والذي كان يتكلم نيابة عن مجموعة الدول الافريقية والكاريبية وتلك الواقعة في المحيط الهادي والمنتجة لقصب السكر، شكا من ان اعضاء السوق الاوربية المشتركة تفرض رسوما جمركية مضاعفة على استيراد قصب السكر من هذه البلدان.

ويتم فرض هذه الجمارك بدون التشاور مع الدول المنتجة للسكر كما تنص على ذلك الاتفاقيات الموقعة بين دول السوق ودول السكر.

وتقول صحيفة "تايمز" اللندنية ان الاسعار التي حددت لقصب السكر هي ادنى الاسعار. وتعزو الصحيفة هذه الاجراءات الى زيادة انتاج الشمندر في دول السوق الاوروبية مما تفرض جمارك عالية جدا على استيراد قصب السكر رغم ما في ذلك من انتهاكات واضحة للبروتوكولات الموقعة بهذا الخصوص بين دول السوق والدول المنتجة للسكر.

وهكذا تتضح طبيعة العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة التي تسعى دول السوق الاوربية الى جعلها نموذجا لعلاقاتها مع دول العالم الثالث. ويبرز مدى الغبن اللاحق بدول العالم الثالث من هذه العلاقات.

ولهذا السبب تسعى دول الشرق الاوسط الى فرض شروط افضل من السابق في علاقاتها التجارية مع دول السوق المشتركة.